مجلة الدراسات المستقبلية
Journal of Future Studies
http: jfs@sustech.edu

المعوقات الثقافية للتنمية
دراسة استشرافية حول ثقافة الحوار وقبول الآخر

مستور حماد إسماعيل *

- ملخص الدراسة:

إن التقدم الثقافي أو التنمية الثقافية مشروطان بتطورات وأوضاع لا بد من توافرها، لكن الظروف الحالية للمجتمع العربي، والثقافة العربية تواجه عوائق عديدة تعرقل شروط التقدم والتنمية. و أن العامل الثقافيقد كان مهملاً في عملية التطور والتنمية. في الوقت الذي يؤيد فيه البعض على أن ثقافات الأمم المتخلفة هي السبب في تخلفها.

تهدف الدراسة إلى التعرف على آراء المبحوثين حول ثقافة الحوار وقبول الآخر فيما يتعلق بالقضايا السياسية المطروحة الآن في وضعنا الراهن. وخلصت الدراسة إلى : أن إشكالية الحوار وقبول الآخر وجهان لعملة واحدة فالذي يقبل الحوار من الممكن أن يقبل الآخر والعكس، عليه نعتقد بأن أفراد عينتنا الاستطلاعية هذه، وإن لم نحكم عليهم جميعاً برفضهم للحوار بل على العكس من ذلك فقد أقروا بالكامل بفكرة الحوار، ولكن جزءاً منهم قد رفض الآخر، وهذا يجعلنا نجزم بأن هناك فعلاً إشكالية ثقافية ربما مردها لثقافتنا الدينية أو بمعنى أصح مفهومهم الخاطئ لهذه الثقافة، أو بالمقابل مردها للثقافة التقليدية التي نعيشها في حياتنا اليومية، والتي مردها إلى التربية والتنشئة الاجتماعية.

- كلمات مفتاحية: الثقافة، التنمية، القيم، الحوار.

Abstract:

Cultural obstacles to development A prospective study on the culture of dialogue and acceptance of others. The cultural progress, cultural development Parwtan developments and conditions must be met, but the current conditions of the Arab community and Arab culture is facing many impediments in terms of progress and development. The cultural factor has been neglected in the process of evolution and development. While some favor that the United backward cultures are the cause of its failure. This exploratory study aimed at identifying the views of the respondents on the culture of dialogue and acceptance of others with respect to political issues at hand now in our current situation. The study concluded: that the problem of the other dialogue and acceptance are two sides of one coin, the one who accept dialogue, it is possible that the other accepts the contrary, I think that members of our sample exploratory these, though not judge them all by refusing to dialogue but on the contrary it has

* أستاذ علم الاجتماع؛ جامعة الشارقة.

fully endorsed the idea of dialogue, but part of them may rejection of the other, and this is why we say that there really is a cultural problem probably due religious or rather the wrong conception of this culture to culture, or contrast due to traditional culture in which we live in our daily lives and that due to the education and socialization.

Key words: culture, development, values, dialogue.

- تمهيد:

يحُ ّ ل الكثيرون الثقافة العربية الجامدة – حسب رؤيتهم – المسؤولية الرئيسية فيما أصاب و يصيب المجتمعات العربية في ميادين التنمية بشكل عام؛ المادية والتقنية والعلمية. ولهذا تحولت دراسة التراث والتأمل فيه – ولا تزال – منذ عقود إلى موضوع ثابت للبحث العربي بعد أن كان هذا التراث موضوع الاستشراف الغربي بامتياز. فهذه الثقافة– التراث – وما حملته واتسمت به منذ نشأتها الأولى في عصر الجاهلية أو عصر التدوين أو الحقبة العثمانية المتأخرة من عادات وتقاليد ومناهج تفكير، هي التي تفسر في نظرهم اختيارات العرب في العصر الحديث، وتوجهاتهم وأنماط سلوكهم وأسلوب عملهم وبالتالي إنجازاتهم، سواء ما كان منها ايجابيا أو سلبيا. "ويوازي ارتداد الباحثين إلى التراث للكشف عن أسباب الأزمات العديدة التي تعيشها المجتمعات العربية انكفاء عامة المجتمع في العقود القليلة الماضية على هذا التراث نفسه لمواجهة هذه الأزمات أيضا وإيجاد الحلول لها. وكما يعكس هذا التوجه عند الباحثين الرغبة في التغطية على عجز الفكر العربي الحديث النظري والعلمي منه بشكل خاص عن مواجهة التحديات التاريخية الفعلية التي طرحت على المجتمعات العربية في العصر الراهن وتجنب النقاش في مناهج عمله، يعكس أيضا عند عامة الناس الرغبة في الهرب من الواقع الأسود القائم والاحتماء وراء شعارات وطقوس لا تغني عن نقد الواقع وفهمه والعمل لتغييره. وفي الحالتين يشكل هذا التركيز المستمر على التراث وسيلة للهرب الجماعي من المسؤولية، من مواجهة الفكر والعلم لنفسهما ومراجعة أخطائهما وكذلك مسؤولية المجتمع في مواجهة مشاكله والصراع مع القوى المادية والفكرية التي تعيق تقدمه في حلها والخلاص منها." (غليون، 2003، 75). لا ينبغي تجاهل الأثر الكبير الذي تمارسه نظم الاعتقاد والتفكير والسلوك الموروثة على حياة المجتمعات واختياراتها، لكن بالمقابل لا يجب أن نعتقد أن هذه النظم المؤثرة هي نظم ثابتة وناجزة، ترثها الأجيال كابر عن كابر، وليس لهم خيار سوى الخضوع لاستبدادها. فبالرغم من مظاهر الثبات الشكلية، تتمتع الثقافة بقدرة هائلة على التحول الداخلي، وتحوير معاني الأشياء والتلاعب بالرموز، تجعل من المستحيل فهم شيء مما يجري إذا توقفنا عند المظاهر الشكلية. فالعرب الذين كانوا يحجون إلى البيت الحرام قبل الإسلام حيث يجمعون آلهتهم الوثنية ليسوا هم العرب الذين جعلوا من الكعبة نفسها بعد تطهيرها من الأوثان قبلتهم الدينية. بالتأكيد هناك معنى لهذه الاستمرارية في أشكال العبادة الدينية عند العرب وغيرهم من الشعوب. بيد أن من يعتقد أن من الممكن فهم الثقافة الإسلامية الجديدة من خلال اقتفاء آثار طقوس العرب القديمة فيها، يخطئ كثيرا في فهم تحولات الثقافة الداخلية ومعنى التشكيلات الرمزية التي تقوم عليها الثقافة ومنطقها. وبالعكس تساعدنا النظرة الاجتماعية للثقافة أو اجتماعيات الثقافة على الذهاب إلى ما وراء المظاهر المستمرة لنكشف عن الانقطاعات الكبيرة والصغيرة التي تكرس داخل الثقافة نفسها تطور أشكال الوعي والممارسة داخل المجتمعات نفسها، وتجسد في الوقت نفسه تحولاتها وتبدل اعتقاداتها وسلوكها، وبمعنى آخر تاريخيتها. وفي هذه النظرة

الاجتماعية يجد المجتهد نفسه أمام ديناميات تاريخية تتجاوز أطر الدولة والسياسة، وتشمل عمليات التفاعل القوية بين الداخل والخارج وبين الماضي والحاضر تظهر له عدم جدوى التثبت على الموروث والخصوصي والمختلف فحسب. وسوف يكتشف بسرعة أن الإعاقة أو التراجع في ديناميات اكتساب المعرفة أو استبطان قيم الحداثة المتنامية لا ينجم بالضرورة عن وجود تراث ديني أو أسطوري أو عرفي لا يزول ولا يتحول داخل الثقافة وإنما، بالعكس من ذلك تماما، عن التحولات الثقافية والتجديدات التي أدخلت على الثقافة بما في ذلك على التراث عبر عمليات التأويل، والتفسير، والتحوير، والتوليف، والصهر، والمخادعة.

- الثقافة:

لعل أشهر تعريف للثقافة هو تعريف الأنثروبولوجي " إدوارد تايلور" حيث ذهب إلى أن الثقافة "هي ذلك الكل المركب الذي يضم المعرفة والاعتقاد والفن والأخلاق والأزياء، وكل الملكات الأخرى والعادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع." (تايلور، 1878،7)، فهي بذلك الكل المكون من القيم، والمعتقدات، والمعايير، والتفسيرات العقلية، والرموز، و الأيديولوجيا، وما شاكلها من المنتجات العقلية. و هناك من يعتبر أن "الثقافة هي إشارة إلى النمط الكلي لحياة شعب ما، والعلاقات الشخصية بين أفراده وتوجهاتهم". (الصاوي، 1996، 23).

أما حسين مؤنس فقد ذهب إلى أن الثقافة هي "طريقة الشعب في الحياة بكل ما تضمه حياة الشعب من تفاصيل تتصل بالطعام والشراب والمسكن والأساس والفرش والأقاصيص، وتنظيم حياة الأسرة ، وعلاقة أفرادها بعضهم ببعض أو علاقتهم بالمجموع. (مؤنس 1987، 331). ومن المتعارف عليه أن الثقافة تلعب دوراً مهماً في حياة الناس، وعمليات التخطيط والتنمية، فخلق ثقافة تحتضن الكل وتحتوي الآخر وتُدمجه، هي مما لا شك فيه الأرضية التي تجري عبرها عملية التواصل، لذا يجب أن تبنى على قاعدة المساواة، فالثقافة يمكنها أن تلعب دوراً جوهرياً في خلق بيئة إيجابية، للتغيرات الاجتماعية، فهي أقوى داعم لتنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف إذا ما خُطِّطت، كما يذهب "أمارتيا سن" * من وهم القدرية والمصير، كما إنها تستطيع إثراء فهمنا للعالم وطبيعة هويتنا فالقيم جمع قيمة وهي صفة ذهنية تنسب إلى موضوعها من خارجه، وتنشأ من توافر مجموعة من العناصر الذاتية الخاصة بالموضوع، والموضوعية الخارجية المحيطة به. إن القيمة هي ما يجعل موضوعاً ما جديراً بالاهتمام أو الاحترام، بحسب المجتمع في الزمان والمكان. وقد أكد (سن) إنّ إشكالية التنمية في العالم الثالث تمّ اختزالها من قبل الساسة والاقتصاديين في عبارة واحدة، هي التنمية الاقتصادية، وفي مظهر اقتصادي واحد هو الدخل وإجمالي الناتج القومي دون كل جوانب الحياة الأخرى النوعية ودون الحرية بمعناها الواسع، أو أدوات وقدرات الإنسان الحر في فرص اختيار وصنع الحياة" (أمارتيا سن، 2004، 37).

* اقتصادي هندي؛ فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998م لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان و لرفاه الاقتصادي وأسس الفقر والليبرالية السياسية. والجدير بالذكر انه منذ عام 1990م وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يصدر تقارير سنوية عن التنمية البشرية استنادا لأعمال امارتيا سن وآخرين؛ إن التنمية حسب وجهة نظره هي عملية توسع في الحريات والقدرات الموضوعية للناس.

فمهما اختلفت مفاهيم الثقافة فإن هذه الاختلافات لا تعدو عن كونها شكلية، فهي تنطوي على في كل ما يمارسه الفرد بصفته عضواً في مجتمعه. وأنها ليست مادية فحسب، بل هي معنويةأيضاً . حيث تتكون من كل ما هو مادي ملموس من أساليب العيش والأكل وطريقة البناء والملبس وما شابه ذلك، ومن تلك الأشياء الغير ملموسة مثل الفنون واللغة والفكر والموسيقى وطرق التفكير وغيرها، فهي كل مكون من تفاعل الفرد الاجتماعي مع الجماعة والمنظمات الاجتماعية ابتداءً من الأسرة إلى المدرسة وجماعة الرفاق والمجتمع بأكمله عبر الزمن والجغرافيا.

وقد رأى نبيل علي بأن الثقافة تتجاوز كل ذلك وتضم حتى التكنولوجيا فقد أشار إلى أنها "ترتبط بتكنولوجيا المعلومات، حيث أن تلك التكنولوجيا، تعتبر منظاراً نرى العالم من خلاله عبر شاشات التليفزيون وشاشات أجهزة الكمبيوتر ، ولوحات التحكم ونماذج المحاكاة، علاوة على أنها أداة فعالة للحكم بفضل وسائلها الكمية والإحصائية فى قياس الرأي وخلافة." (نبيل علي،1994، 37)

"فما من شيء محض طبيعي لدى الإنسان حتى الوظائف البشرية المتناسبة مع حاجات فيزيولوجية، مثل الجوع والنوم والرغبة الجنسية ...الخ تزودها الثقافة بمعلوماتها"(دنيس كوش، 2007،11).

فلمصطلح الثقافة دلالات كثيرة في المباحث العلمية المختلفة والسياقات المتباينة، فهو كثيراً ما يستخدم للإشارة إلى المنتجات الفكرية والفنية بكافة فروعها، وبخاصة الأدبية والموسيقية، أي الثقافة الرفيعة في المجتمع، أما علماء دراسة سلوك الإنسان أو الإناسة كما يحلو للبعض أن يسميهم "الأنثروبولوجيون"، فقد استخدموه للإشارة إلى مجموع أساليب حياة الإنسان في المجتمع، وقيمه، ورموزه، ومؤسساته، وعلاقاته البشرية، وعاداته وتقاليده، وسبل السلوك اليومي وأنواعه في المجتمع.

و إذا ما جمعنا بين المصطلحين (القيم – الثقافية) فإن الدلالة سوف تكون أكثر تعقيداً، ولذلك فإننا نقصد بالقيم الثقافية مجموعة المبادئ المادية و الروحية والاتجاهات والمعتقدات والتوجهات والافتراضات الأساسية التي تلبي حاجات الإنسان وتحكم تصرفاته، وتشكل ركائز لكل ما هو سائد بين الناس داخل المجتمع، فتمنح قيمة لموضوع ما وتسلبها من موضوع آخر، تُبَيّن سلوكاً ما وتحثُ الناس عليه، وتُشين سلوكاً آخر وتمنع الناس منه. والقيم الثقافية صناعة إنسانية تراكمية، تنمو في المجتمع وتتطور بحسب قوانين معينة، داخلية وخارجية مرتبطة بالوعي الاجتماعي وأنواعه المتعددة، ويمكن أن تسمى بالثقافة غير العالمة، وهي على اتصال بالثقافة العالمة المكتوبة، وتحتكم إليها في تطورها، كما تحتكم إليها عند محاولات تغييرها من الخارج، أو ما تتعرض له من أمراض. (الصديق، 2012،14). لقد صاغت الحضارات الإنسانية في الأساس تقاليد دينية لا تزال قوية النفوذ إلى اليوم، وعلى الرغم من قوى التحديث المختلفة فإن الدين ما يزال يشكل أهم مصدر من مصادر القيم الثقافية، وما تزال المجتمعات الغربية التي تدعي العلمانية تجد في أعماق سلوكها اليومي ما له علاقة بالثقافة الغيبية التي كانت تعرفها فيما مضى. إن حديثنا عن ثقافة التنمية في البلدان العربية، يجعلنا مضطرين للحديث عن بعض القيم المهمة التي تتعلق بهذا الموضوع، فالتنمية كعملية لا تمس جانباً واحداً من الحياة في المجتمع، بل هي قضية بالغة التعقيد، تتدخل وتتشابك فيها عوامل كثيرة، مادية ونفسية وتقنية واجتماعية واقتصادية. والواقع أنه لا توجد في أي مجتمع من المجتمعات ثقافة علمية أو عقلية بالمعنى الشامل للكلمة. وكل ثقافة حية تجمع بالضرورة بين النظم العقلية والميتولوجية والاعتقادات الايديولوجية. ولا يؤثر هذا الجمع

في تطور النظم العلمية والتقنية ولا يحد منه. وبالمثل ينبغي التمييز بين الثقافة الشعبية التي محورها التواصل بين البشر وبناء الثقة وتكوين مناخ الألفة والتعارف المتبادل أو الهوية، والثقافة العليا التي ترد على مطالب ذات طبيعة بنائية أو ايجابية تضيف شيئا ولا تقتصر على خلق التواصل والتفاعل كالعلوم والايديولوجيات والفلسفات العقلية. إن الأسباب التي تحول دون جعل الثقافة العربية مركزا لاكتساب المعرفة الجديدة وإنتاجها الإبداعي وتداولها، لا تكمن في الثقافة العربية من حيث هي تراث ولا من حيث هي أنساق اعتقادات أو تقاليد أو أنماط سلوك وتفكير شعبية سائدة، وإنما في النظام الثقافي القائم. وعندما نتحدث عن نظام ثقافي فنحن نعني أنماط التفكير والتربية والتأهيل والإنتاج والتداول التي نشأت في حقبة زمنية معينة وتطورت بتأثير مجموعة من الخيارات الثقافية الواعية وغير الواعية التي يقوم بها فاعلون اجتماعيون، وبحسب مصالحهم الاجتماعية والسياسية، وأهمهم في دولنا الحديثة، أولئك الذين يتحكمون بمقاليد الأمور الثقافية والتربوية والموارد العامة، وهي الخيارات التي تتعلق بتعيين اتجاهات التنمية الثقافية وميادين هذه التنمية وحدودها، وربما كان أول ما ينبغي الإشارة إليه في هذا المجال هو ضرورة التركيز على طبيعة الثقافة السياسية والقيم الثقافية التي توجه نشاط هذه النخب الاجتماعية الرسمية والأهلية وتفسر غياب سياسات تنمية معرفية متسقة وناجعة، كما يفسر النزوع إلى غلبة النزعة الايديولوجية وتقديم الدعاية والتعبئة السياسية على احترام حقوق الأفراد ونشر القيم الإنسانية المرتبطة بالعدالة والمساواة والحرية. ولا ينبغي أن يُفهم من التركيز على ثقافة النخب الاجتماعية هنا تبرير الهرب من نقد الثقافة التقليدية أو التراث أو إلى توفير مثل هذا النقد، ولكن التذكير بأن الثقافة صيرورة اجتماعية، وأن الجزء الأكبر من المشاكل التي تعاني منها الثقافة العربية، مثلها مثل كافة مجتمعات العالم الثالث التي تعيش في ظروف مشابهة، هو ثمرة القطيعة العميقة التي فصلتها عن التراث الماضي أي هو نتيجة تحلل وتفكك الثقافات التقليدية تحت تأثير الحداثة الزاحفة، أو ربما هذا البحر المتلاطم من الأمواج الفكرية، التي اعتلاها البعض علها توصلهم إلى بر الآمان ولكن دون جدوى. فإعادة بناء الثقافة ذاتها مثلها مثل إعادة بناء الدولة والنظم السياسية والاقتصادية تعود اليوم إلى النخب الاجتماعية النشيطة والفاعلة، وأن تأسيس قواعد العمل وأساليب الإدارة والقيادة والتنظيم والتدريب والإعداد والتكوين يتوقف في المجتمعات كافة، وإلى حد كبير، على نوعية الثقافة العليا وعلى المفاهيم والمعارف ومنظومات القيم التي تستند إليها هذه النخب. وهذه الثقافة هي التي تجعل من هذه النخب بانية الدول والمجتمعات وتعطيها دورها ووظيفتها.

- التنمية:

"يمكن أن نحقق تغييرات مادية مفروضة أو مستوردة من هنا وهناك، ولكن لا يمكننا أن نحقق تنمية بالمعنى الصحيح بدون ثقافة". (جويشاوا، 1996، 88)ا ُستخدم مفهوم التنمية في صياغة عدد من النظريات التي شكلت في مجملها مجموعة الفكر التنموي الغربي في صورة نظريات مختلفة، "بعضها ركز على قضية الوقت في تفسير عملية التخلف في بلدان العالم الثالث أو بلدان الجنوب، والأخر قد أرجع للاستعمار السبب في تخلف هذه الدول، والتي تعاني من أشكال متعددة من مظاهر التخلف، كان من أهم هذه التفسيرات ما قدمته نظرية التبعية، التي ترى أن اقتصاد دولة معينة يرتبط بنمو اقتصاد دولة أخرى وتوسعها بحكم الهيمنة والسيطرة، وغير ذلك من وجهات النظر المفسرة للقصور في عملية التنمية". (عيسوي، 2001، 17). وقدمت نظريات أخرى عدد من الأطروحات التي تستند إلى

مفهوم التنمية، مثل تلك التي تركز على الزيادة الإنتاجية في البلدان النامية، سواء عن طريق استخدام أساليب جديدة في العمل وزيادة الموارد المتاحة أو عن طريق زيادة القدرة الإنتاجية بشكل فاعل ومتجدد، معتبرًا إيّاها من أهم الأساليب للوصول إلى التنمية. وبشكل عام فالنماذج النظرية المقدمة التي حاولت بعض البلدان المتخلفة اعتمادها لم تُفلح، أو بمعنى آخر لم تجد نجاحاً يُذكر، فقد حاولت نظرية التحديث Modernisation مثلاً تفسير عملية التخلف Sous-développement في ضوء السياق التاريخي للمجتمعات الغربية، التي حققت الانتقال من مرحلة الإنتاج الزراعي إلى التصنيع، ثم الرأسمالية الحديثة مرورا بالمراحل التي اعتمدها هذه النظرية، ومما لا شك فيه أن هذا النموذج لم يتناسب مع المجتمعات غير الغربية، أقول غير الغربية بما في ذلك بعض مجتمعات آسيا التي تقدمت تاركة وراءها المراحل التي قالت بها هذه النظرية وخير دليل على ذلك النموذج الياباني.

إن مفهوم التنمية لا يجوأن يبقى قاصراً على محاولة اللحاق اقتصادياً أو تقنياً بالدول الأكثر تقدماً، بقدر ما يجب أن يهتم بالكشف عن قدرات الشعوب، وإمكان استغلال هذه القدرات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، و هو ما يعني ضرورة معرفة ثقافات هذه الشعوب ودراستها لفهمها والاسترشاد بها، كما أن الالتفات إلى هذه الثقافات لا يعني فقط معرفة مدى تقبلها للمشروعات المقترحة، وإنما يقتضي في الوقت ذاته معرفة الهوية الثقافية للمجتمع، لأن هذه الهوية تختلف من حضارة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر في الحضارة الواحدة، فالخصوصيات الثقافية تؤثر بشكل كبير ومهم في قبول مشروعات التنمية أو رفضها. ولعل من أبرز الأمثلة التي أوردها "ماكس فيبر" (1864–1920)عالم الاجتماع الألماني الشهير دليلاً على العلاقة بين القيم الثقافية والتنمية الذي ذكره في كتابه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسماليةإنّ البروتستانتية ثورة دينية غيرت في المفهومات والقيم الثقافية، وهو ما عزّز صعود الرأسمالية الحديثة، ويعني بذلك الرأسمالية الصناعية التي عرفها وطنه ألمانيا، وقال: إن البروتستانتية حققت هذا ليس عن طريق إلغاء تلك الجوانب التي أعاقت أو حالت دون النشاط الاقتصادي، كالربا مثلاً ، ولا عن طريق تشجيع سبل إنجاز الثروات وتراكمها، بل بأن حددت وأقرت أخلاقاً للسلوك اليومي أفضت إلى النجاح الاقتصادي. وأضاف فيبر أن البروتستانتية فعلت هذا عن طريق التأكيد على مسؤولية الإنسان وحريته في اختيار أفعاله، كما فعلته عن طريق التشديد على أن البروتستانتي الصالح لا يتخذ من اكتناز الثروات هدفاً وغايةوثمة خاصّيتان متميزتان يتصف بهما البروتستانت يعكسان روح التجديد للقيم الثقافية: الأولى: هي التأكيد على تعليم البنات والبنين على السواء، وجاء هذا نتيجة مرتبطة بضرورة قراءة الكتاب المقدّس، إذ أصبح متوقعاً أن البروتستانتي الصالح هو من يقرأ هذا الكتاب بنفسه، على حين أن الكاثوليك اعتادوا التعلم عن طريق التلقين، وليس عن طريق التفكير الفردي، وارتضوا أن يكون علمهم حكراً على كهنتهم، وليس عليهم أن يقرؤوا، ولذلككان هؤلاء الكهنة يحظرون عليهم الاعتماد على أنفسهم في قراءة الكتاب المقدّس وفهمه. والخاصية الثانية هي الأهمية الكبرى التي يولونها للزمن، إذ لوحظ أن استخدام الساعة وانتشارها في المناطق الريفية كان أكثر في بريطانيا وهولندا منه في الأقطار الكاثوليكية"(فيبر، 2000، 107)؛فهذا مثال في ذاته وليس دليلاً على صدق هذه النظرية بالقدر الذي نريد أن نُشير فيه إلى أهمية العامل الثقافي في التغيير والتنمية .

- المعوقات الثقافية للتنمية:

التقدم الثقافي أو التنمية الثقافية مشروطان بتطورات وأوضاع لا بد من توافرها، لكن الظروف الحالية للمجتمع العربي والثقافة العربية تواجه عوائق عديدة تعرقل شروط التقدم والتنمية؛ و تتسم الأنظمة العربية بأنها أنظمة ذات طابع استبدادي تحتكر السلطة، و بالتالي فإن أغلبية دول العالم العربي تحكم من قوى ونخب سياسية تتسلط على الحكم وتحتكر السلطة السياسية وكل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحتكار السلطة من قبل فئة لها مصالحها الخاصة بمعزل عن مصلحة المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحراك المجتمعي، فالحزب الحاكم والفرد القائد هو محور الحركة في المجتمع، وبغياب آليات المشاركة الشعبية وشكلية وجود المؤسسات يؤدي إلى قيام الاستبداد والتسلط وبالتالي ينشأ في المجتمع تناقض أساسي بين السلطة الحاكمة وبين الأكثرية الساحقة من المواطنين الذين ينشدون التغيير والمشاركة في إدارة الحكم؛ في هذا يقول ابن خلدون: "إن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهائها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء يكون انقباض الرعايا عن السعي و الاكتساب" (ابن خلدون، المقدمة)يُ فهم من ذلك أن الاعتداء على حقوق المواطنين الذين يسعون إلى تحصيلها سوف يؤدي سلبها منهم إلى رفضهم للتغيير والتنمية المنشودة. ويتمثل التسلط والاستبداد هنا في هيمنة الحزب الواحد والفرد الواحد على المجتمع وتغلغلها في كل زواياه، وعدم السماح بقيام تنظيمات سياسية كالأحزاب، وغلبة الطابع المركزي على قرارات الدولة و سياساتها، وعدم توافر الإمكانية لتداول السلطة رسميا وانتهاك حقوق الإنسان وغياب المشاركة السياسية وانتشار الفساد السياسي والإداري وغياب مؤسسات المجتمع المدني، وقمع الحريات الفردية كحرية التعبير الرأي.و هذه الطبقة السياسية المتحكمة المتسلطة استطاعت إلى حد كبير أن تتحكم بعقول الناس وجعلت منهم أسرى لأيديولوجياتهم الفكرية والسياسية بما يتماشى مع مصالحهم الخاصة للحفاظ على مناصب حكمهم لأطول فترة ممكنة، وربما إلى الأبد كما يظنون. و بالتالي فإن هذه الأنظمة السياسية السائدة في العالم العربي تهتم فقط لإدامة وجودها والحفاظ على كيانها والبقاء في السلطة ولذلك فإن السياسات التي ترسمها هذه الأنظمة تتمحور حول تحقيق هذه الأهداف.

والانسان في البلدان العربية لا يتمتع بحقوق المواطنة، فهو جزء من مجموعة يمكن أن تكون طائفية عشائرية أو قبلية أو أثنية لذلك فهو كفرد لا يتمتع بأي حقوق، حقوقه هي حقوق الطائفة أو القبيلة أو العشيرة، و بالتالي فهو لا يحصل على وظيفة أو مسؤولية إلا من خلال هذه المجموعة التي ينتمي إليها. وبالتالي فإن الشعوب التي تنشأ في مهد الظلم والاستبداد وتعامل بالقهر والاضطهاد من قبل حكامها، تفسد أخلاقها وتذل نفوسها فتستسيغ حكم كل طاغ، وإذا طال عليها الأمد تصبح هذه الأخلاق جزءاً من طباعها وبنائها الاجتماعي، بل وتتوارثها. ربما خير دليل على ذلك نجاح رئيس الوزراء السابق في مصر للترشح لمنصب الرئاسة في الجولة الثانية، هذا يجعلنا نؤكد بأن هناك نسبة لا يُستهان بهامن أبناء الشعب المصري قد استساغت الظلم والانهزام واعتادته وأصبح جزءاً من ثقافتها، أو يمكننا التخمين بأن ولاء هؤلاء لطائفة سياسية أو دينية معينة هيمنت عليهم حتى في عملية الانتخاب الديمقراطي السري الحر!

- القيم الثقافية:

لقد ثبت مع مرور الزمن، أن التنمية عملية لا تتحقق إلاّ إذا قامت على إرادة مجتمع يملك وعياً عميقاً بشخصيته التاريخية، فهي مؤسسة نابعة من الداخل، ومدفوعة وميّ ة من قبل مجموع القوى الحيوية للأمة، ولذا فإنها يجب أن تتضمن كل أبعاد الحياة الاجتماعية وطاقات الأمة، بحيث يكون هؤلاء كلهم مساهمين في الجهود العامة واقتسام ثمراتها. ولما كانت القيم الثقافية تشمل كل مظاهر الحياة ومستوياتها، وتجسد التعبير عن القيم السامية للفرد والمجتمع، وعن فهمهم للحياة، فإنها هي التي تقود التنمية البشرية، وتضفي عليها سمتها الإنسانية. وعندما حاولت بعض الدول النامية استعارة نظم التنمية من دول أخرى متقدمة لم تنجح في تطوير نفسها، لأن هذه النظم لم تكن منسجمة مع قيمها الثقافية.وعلى الرغم مما تقدم من أهمية القيم الثقافية في التنمية البشرية، فإن غالبية الموضوعات التي ناقشت هذه الإشكالية كانت تدور حول الأوضاع السياسية والاقتصادية، ولا تكاد تتطرق إلى المشكلات الاجتماعية إلا إذا كان لها بعد اقتصادي، مغُفلةً بذلك الأبعاد الثقافية للتنمية إغفالاً يكاد يكون تاماً ؛ نستطيع أن نجزم أن كل التحليلات التي تناولت اشكالية التنمية "قد أهملت البعد الثقافي حتى ظهور مصطلح العولمة على السطح في التسعينيات من القرن المنصرم، حيث بدأ الكثير من المهتمين بتناول هذا البعد مشيرينإلى فشل التنمية وذلك لإهمالها الجانب الثقافي وخاصة في بلدان العالم الثالث، ومن ثمّ فقد اهتمت المؤسسات العالمية بهذا الموضوع بشكل مباشر وعلى رأسها برنامج الامم المتحدة للتنمية البعد الثقافي الذي اصدر كتابه السنوي في العام 2004 تحت عنوان الحرية الثقافية في عالم متنوع". (الحيّم، 2007،14)؛ وقد كانت أغلب كتابات المنظرين الكبار للامبريالية من أمثال فوكوياما (1952م) و صاموئيل هانجتون (1927–2008) حول فشل العالم الثالث في الوصول للتنمية، تنبع أساساً من العامل الثقافي بما في ذلك الدين حسب وجهة نظرهم، وربما رؤية هؤلاء المنظرين المنحازة توطد لنظرية المؤامرة عند البعض.وقد اجمع الكثير من البُحّ اث والمهتمين على أن العامل الثقافيقد كان مهملاً في عملية التطور والتنمية. في الوقت الذي يؤيد فيه البعض على أن ثقافات الأمم المتخلفة هي السبب في تخلفها، وأنها لكي تتطور، يجب أن تقبل ثقافات الأمم الغربية المتطورةأو تتنازل عن قيمها الثقافية أو جزءً ا منها. فثقافات الحضارات (المتقدمة) التي تختلف عن ثقافة تلك (المتخلفة)يُ نظر إلى ثقافتها، على أنها عائق عن قبول الشروط التي وضعتها الأولى لتحقيق التنمية. وبالمقابل فن أهم أسباب فشل مشاريع التنمية في معظم بلاد العالم أنها فُ رضت بشروط خارجية أو مستجلبة، وأن السياسيين في هذه البلدان لم يكونوعلى وعي بأن التصدي لموضوع الثقافة يمسّ نقاطاً شديدة الحساسية، مثل التعصب للقومية والعرقية والتقدير الشخصي للذات.

- بعض المعوقات الثقافية للتنمية في البلدان العربية:

ما يؤخذ على الثقافة العربية السائدة في الوقت الراهن تردد منظومات القيم التي تحركها بين القديم والحديث، والتبدل السريع في المزاجات الفكرية، والميل إلى الانسحاب من التجربة العملية والتسليم في مصائرها للقوة الداخلية والخارجية كقدر محتوم، نتيجة الممارسات السياسية والاجتماعية التعسفية المؤلمة في النصف الثاني من القرن الماضي، فإن الثقافة العليا أو ثقافة النخب العربية تعاني من نقائص خطيرة بنيوية نابعة سواء من صيرورة تكوينها، أو من شروط ممارسة السلطة ذاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية ونموذجها الشمولي والتسلطي

السائد، أو من التناقضات العميقة التي تنطوي عليها هذه الثقافة المهجينة وتفاقم التوترات الداخلية التي تمزقها. ولعل السمة الغالبة على هذه الثقافة العليا الحديثة في البلاد العربية هي عدم الاكتمال أو النضج الذي يتجلى في ضعف وهشاشة النظم العقلية الحديثة من فلسفات وعلوم، سواء كان ذلك متعلقاً بالمحتوى أو بمناهج النظر واكتساب المعرفة. فهي من جميع النواحي مثال للثقافة الحديثة الشكلية والسطحية أو المجهضة، والتي تؤسس للقطيعة شبه التامة بين الفعل والقول وغالبا ما تنزع إلى التعويض عن انعدام قدرتها على الممارسة الفعلية للتنمية إلى المبالغة في الاستعراضات الدعائية بدون جدوى؛إنّ غياب سياسات ثقافية وعلمية متسقة وافتقار البرامج التعليمية لأهداف واضحة وقصور ثقافة النخبة العليا، أي ثقافة السلطة والإدارةوالقيادة، وتخبط السياسات اللغوية وتخبطها وسيطرة مناخ الاستهلاك الثقافي الرمزي والتعويضي على الإنتاج الثقافي والمشاركة الثقافية والعلمية في النشاطات العالمية، وبحث النخب الحاكمة عن المشروعية في نوع من التعبئة الايديولوجية الوطنية والقومية الرخيصة والشكلية تعوض عن الافتقار للشرعية السياسية، كل ذلك يشكل عوامل رئيسية في إعاقة نمو وتراكم المعرفة العلمية والتقنية وتعميم قيم التسلط والاستهتار بالحقوق الفردية والجماعية وتغذية مشاعر الخوف والانكفاء على الذات والتشكيك بالعالم، وبالتالي في بناء نظم ثقافية غير متسقة ومتخبطة بل وفاشلة. ولا يمكن لمثل هذه النظم أن تشجع على التعلم والتجدد والبحث والمعرفة والتفكير والتأمل في القضايا المطروحة سواء أكانت علمية أم دينية أم اجتماعية أم سياسية أو إنسانية بشكل عام. و بالتالي، لا تستطيع الثقافة ولن تستطيع، في بلدان العالم العربي بشكل خاص في حالتها المعاشة أن تقدم من تلقاء نفسها الردود الايجابية والخلاقة المنتظرة على التحديات التي تواجهها اليوم جميع ثقافات العالم وبشكل خاص الثقافات الضعيفة التي لم تشارك كثيرا في بناء الحداثة الفكرية والمادية معا، مثل: تحدي اكتساب المعرفة الإبداعية العلمية والتقنية والأدبية والفنية والدينية معا، وتحدي التأسيس الفكري والأخلاقي للديمقراطية، وتحدي تجاوز الخصوصية للمشاركة الفعالة في بناء العالمية الإنسانية الجديدة. إن مثل هذه الردود تتوقف، بالعكس، على قدرة المجتمعات والنخب التي توجهها وتقودها على الاستثمار في الثقافة وتدعيم وظيفتها وتعزيز مكانتها الاجتماعية. وبقدر ما تكون التنمية ذات رؤية إنسانية أو متمحورة حول الإنسان وهادفةإلى تعزيز مكانة الفرد وحرياته وقدراته الإبداعية، تكون الحاجة أكبر لزيادة الاستثمار في الثقافة وتحويل التنمية نفسها إلى تنمية ثقافية. وبالعكس.

فبقدر ما تتنكر التنمية للإنسان وتركز هدفها على تحقيق الربحية المادية أو بناء القوة العسكرية والتفوق فيها، تزول الأهمية النسبية للثقافة ويقل الاهتمام بها، ومن ورائها بقيم العقل والحرية والسلام. وهذا يعني أن الثقافة ليست هي التي تفسر تراجع الوعي الإنساني في مجتمعات العالم العربي ولكن إهمال هذه الثقافة وضعف الاستثمار فيها هو الإشكالية. وأنه لا يمكن لأي ثقافة أن تساهم في التنمية الإنسانية وتطوير قيم السلام والحرية ما لم تتمتع هي نفسها بفرص تنميتها الخاصة فلا تنمية ثقافية من دون تنمية وتطور الثقافة ذاتها.

فالثقافة في البلدان العربية أو في العالم الثالث على وجه العمومتتخللها معوقات كثيرة، وهي مطروحة منذ زمن، بعضها كامن في مفهوم الحرية، ونوع التعليم، وشكل ممارسة الديمقراطية، وهي مفردات ناقشها الكثير من مفكري العرب داخل بلدانهم بتحفظ وخارجها أكثر جرأة في منتصف القرن الماضيولا زالوا يناقشونها دون الوصول ألي ما تطمح له نخُبهم من أهداف، مثلها مثل العمل في السياسة

كلمات كبيرة وأفعال محدودة. ويفترض البعض أن افتقاد أو ضعف الحرية الأكاديمية والممارسة الديمقراطية في التعليم، أو ضعف الموارد المادية هو الذي جعل من المواطن العربي غير محقق للطموحات وبالتالي زاد من التخلف الذي نشاهده في هذه المجتمعات. ففي هذا الجانب سنعرض لبعض العوامل التي نرى أنها من أهم المعوقات لعملية التنمية من وجهة النظر الثقافية ، فالثقافة هي القادرة على استيعاب التنمية ودفعها ألي الأمام، وهي أيضا المعطلة لها، وقيم مثل الحرية والديمقراطية هي قيم ثقافية أساساً، فقصور التعليم العربي بل وانعدامه في الكثير من بلدان هذا الوطن، وضعف الحريات الأكاديمية وضعف بعض الممارسات الديمقراطية، لا شك أن له علاقة بالثقافة العربية قبل أي شيء آخر، والمقارنة واضحة، وبالتالي فهو سبب عدم قدرة العرب علي مواجه التحديات الحضارية في القرن الماضي وهذا القرن.

فالثقافة العربية بمعناها الواسع فيها من العناصر المقاومة للتنمية (بمعناها الشامل) مما نشاهد ونعرف، وبصرف النظر عن (الأدلجة أو الأجندة) التي نأخذها في تجلياتها المختلفة أهي اشتراكية، أو قومية أو تراثية أصولية، بصرف النظر عن تلك التجليات فأنها في الغالب تتماثل في المكونات الرئيسية الداخلية.هذه المكونات مضادة للديمقراطية وربما الحرية وربما مضادة للمفاهيم العميقة للتعليم الحديث، أو للإنتاج بالمعني العام.

إنّ التجارب السياسية والاقتصادية والثقافية التي مررنا بها في دول عربية عديدة، أظهرت للمتعمق زيف هذا التصنيف، أو على الأقل عدم دقته، حيث أن المشكلة لا تتوقف على التصنيف الخارجي بل على الممارسات الواقعية، وهي أننا ننتمي ألي ثقافة نتماثل فيها تحت الجلد، أن صح التعبير، فعناصرها مشتركة، مهما اخذ شكل الجلد الخارجي من لون. فالإسلامي الذي استلم دفة الحكم في بلد عربية لا تختلف ممارساته، ضد معارضيه، عن اليساري الذي استلم الحكم في بلادعربية أخرى، كذلك القومي، و إذا كان الحال كذلك فلماذا لا نبحث عن عناصر أعمق تفسر لنا هذا التشابه الحقيقي في الممارسة والاختلاف الظاهري في المقولات والشعارات، لنبحث إذا في الثقافة السائدة، ثقافتنا التي نعيش، لعلنا نجد في ثناياها بعض التفسير، المعطل لسريان الديمقراطية والحرية بمعناها الذي عرف إنسانياً ، والمعطل في النهاية لوضعنا في الطريق الصحيح علي مواجه التحديات والتنمية الحقيقية.

لذلك فأصحاب الرؤية الثقافية يحاولون التأكيد بأن الخلل الذي يحول بين البلدان العربية وبين تدبير شؤونهم العامة بصورة عقلانية هو خلل في الثقافة، الثقافة السياسية والثقافة الاقتصادية، والاجتماعية.

في الفقرات التالية سوف نحاول التركيز على أحد العوامل المهمة والتي يتضمنها العامل الثقافي، كمشكلة بحثية في هذه الورقة ألا وهي افتقاد ثقافة الحوار وقبول الآخر؛ خاصة وان افتقاد الحوار هو قصور ثقافي يتبلور من جانبين الأول الادعاء بالمعرفة القطعية والشاملة، وهي غير ممكنة عقلاً وواقعاً للإنسان، فالحقائق دائما نسبية، كما انه من جانب آخر يدل علي قصور معرفي كبير لافتراضه الضمني بالإحاطة الشاملة، و ذلك لا يتسنى لفرد أو جماعة، ولعل من أهم سلبيات الثقافة العربية المعاصرة ادعاء الإحاطة الشاملة والقطعية، لدي فرد أو فريق سياسي أو اجتماعي، ولم تفتقد الثقافة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين ميزة الحوار كما افتقدتها في وقتنا الراهن الذي شهدنا فيه تراجع لها والتمرس خلف مقولات يظنها البعض خاصة بهم وقائمين هم وحدهم على تفسيرها، وإذا افتقد الحوار لجأ البعض إلي العنف ابتداءً بالعنف اللفظي ونهاية بالعراك والصراع، وما الحروب العربية – العربية باهظة التكاليف بشرياً إلا جزءً من افتقاد الحوار،

وعدم قبول الآخر؛ وبالمقابل فمن خصائص الثقافة المحفزة للتنمية هي قبول الآخر، لا كما نحب أن يكون ولكن كما هو، وقبول الآخر في ثقافتنا العربية هو أمر يجب أن ننظر أليه بدقة، فليس هناك قبول حقيقي للآخر، بل هناك جفاء أن صح التعبير، فكل ما يأتي به الآخر هو خطأ يجب صده، سواء هذا الآخر هو الشرق أو الغرب، أو المختلف في اللون والوطن واللغة والدين، ففكره غير مقبول دون تمحيص أو تدقيق، لأنه فقط جاء من الآخر، ويرسخ هذا التوجه عند الاقتراب من السياسة والثقافة، ويبتعد قليلاً عن الاستخدام لمنجزات العصر، فالحريات العامة وحقوق المرأة مخيفة، ولكن السيارة واجبة الامتلاك!! ويكاد يتحول الاختلاف حول التأويل إلي الاختلاف حول التنزيل، عن طريق التكفير و الخروج من الملة، يذهب بعضنا إلي ندوة فكرية أو نقاش سياسي لا ليتعلم ويشارك لكيُ فيد ويستفيد، بل غالبا يأتي بفكر وموقف مسبق، لا يخترقه منطق ولا يقبل سواه!؛ وهناك من يرى أن المتسبب فيما نحن فيه هو (الخارج) الاستعمار، ولو قيل هذا باعتدال وفي حجمه الطبيعي لربما كان مقبولاً ، ولكنه يقال دائما وعلي جميع المستويات بان السبب الأول والأخير لتخلفنا الثقافي والاقتصادي والسياسي هو ذاك القابع في مكان ما هناك خلف البحار والمحيطات! إنه (هو) الآخر الشرير، وفي هذا القول تبرئة للنفس من جهة، والبعد عن البحث عن الأسباب الحقيقية في عناصر الثقافة التي نعيش فيها من جهة أخرى؛ و ربما كان هناك عامل صغير خارجي ساهم في ما نحن فيه من تخلف، ولكن العوامل الداخلية والذاتية هي اكبر في واقعنا الثقافي، الذي يجب أن نفكر فيها و نبحث في تحليلها. هذا الأمر يقودنا ألي أحد الخصائص المركزية في الثقافة العربية وهي لوم الآخر، فالطالب الذي يتأخر في دراسته يلوم المدرس، ومجتمعاتنا تلوم الغرب في سبب تأخرها، والوالدان يلومان المجتمع في سبب انحراف أبنائهم وهكذا؛ فثقافة لوم الآخر هي أحد الخصائص المركزية في الثقة العربية و تمارس في معظم المستويات وعلى معظم الصُعد، وهي خاصية تخاصم نقد الذات، و تنفر من النظر إلي الداخل ومحاسبة النفس، نتج عنها أما حالة توتر مزمنة، أو حالة حرب قائمة. في هذا الشأن قام الباحث باستطلاع عينة من بعض المثقفين أو من يروا أنفسهم كذلك، فقد تمّ اختيار عينة استطلاعية مكونة من 52 كلهم من الذكور* وطرحنا عليهم بعض الأسئلة التي لها علاقة بموضوع الحوار وقبول الآخر، ويمكننا أن نعرض النتائج كما يلي:

هدفت هذه الدراسة الاستطلاعية إلى التعرف على أراء المبحوثين حول قضايا الحوار وقبول الآخر حول القضايا السياسية المطروحة الآن في وضعنا الراهن.

السؤال الأول: هل ترفض الآخرذلك الذي لا ينتمي إلى تيارك السياسي أو الديني أو العرقي، كونه يكون مسؤولاً أو مديراً أو حاكماً ؟

جدول رقم (1)

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	10	19.2
لا	41	78.8
متحفظ	1	2
المجموع	52	100

* تم اختيار عينة من الذكور فقط عن قصد وذلك لان هناك أسئلة خاصة باستطلاع الرأي الذي قمنا به يحتوي على استفسار حول الرضا من عدمه حول تولي المرأة للمناصب السياسية.

شكل رقم (1)

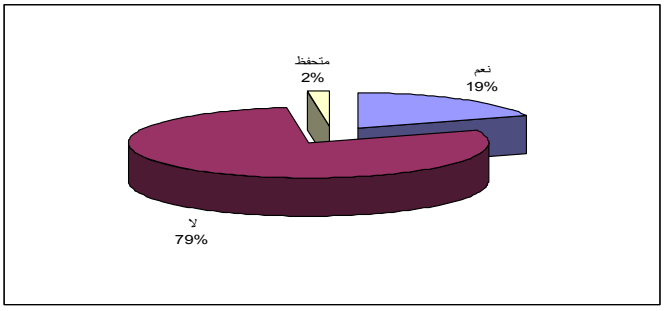

نلاحظ بشكل واضح أن هناك ما يقرب من 20% من العينة اقروا بأنهم يرفضون الآخر الذي لا ينتمي إلى تيارهم السياسي أو الديني، وهذه نتيجة اعتبرها غير مطمئنة، وان كان لدينا أغلبية لا تؤيد ذلك. ربما هذه الفئة التي أقرت برفض الآخر تلك التي ترى فيمن يخالفها في توجهها الديني أو السياسي يجب عم موافقته وهذاربما يكون قد أتى نتيجة فهمٍ خاطئٍ في الناحية الدينية والسياسية ذاتهما؛ وهذا ما تؤيده نتيجة الإجابة على السؤال الثاني الآتي: هل تؤيد أن تتولى المرأة المناصب القيادية السياسية؟

جدول رقم (2)

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	16	31
لا	36	69
المجموع	52	100

شكل رقم (2)

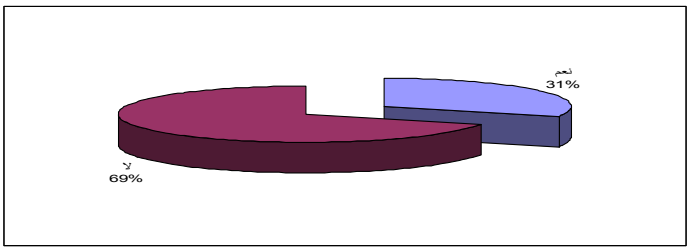

ربما هذا السؤال يجعلنا نجزم بأن البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي بأنه ساكن وغير مرن، وتحدد ثقافتنا العربية موقع الإنسان ليس في الغالب بإنجازه، ولكن بموقع أسرته في السلم الاجتماعي، أو بموقعه الوظيفي، بالتالي فان البني الاجتماعية هي التي تقرر أن الإنسان يشغل مكاناً دونياً أم عالياً في المجتمع. أمام هذه البني الثقافية المتأصلة وغير المرنة، لا يصح أن نقول على الإطلاق أن معوقاتها الثقافية هي خارجية بحتة، فلننظر إلي أنفسنا و ما خاب من فعل، ولعل المجتمعات غير المنتجة يتساوى فيها قدر الناس، لان المنافسة ليبرز الكفء والأقدر غير موجودة. لذلك نجد مبرراتنا في الغالب تأتي من أسباب مثل هذا ليس من المنطقة أو أن هذه مرآة لا تستطيع أن تفعل كذا وكذا فهي محكومة بمنظومة عادات وتقاليد ودين تحد من نشاطها المحصور في هذه الزوايا الضيقة من البنية الاجتماعية الجامدة؛ حيث نرى بشكل واضح أن من لا يؤيد تولي المرأة للمناصب السياسية قد بلغ قرابة 70% من أفراد العينة، وأنني أثناء حواري مع هؤلاء كانت اغلب

حججهم أن الأمر بعدم تولي المرأة للمناصب السياسية جاء تلبية لأمر ديني! إذن فمنطلق هؤلاء هو المرجعية الدينية حسب فهمهم! بل وحاول البعض منهم أن يفهم السؤال كما يريد هو كون أن الإسلام أباح للمرأة العمل فيما يناسبها ولم يقدموا أمثلة لذلك عندما أجبتهم أن المناصب السياسية للمرأة في هذا العصر تُمارس من خلال مكاتب حتى وإن كانت وزارة داخلية أو دفاع؛ أيضا قمنا بطرح سؤال فيما يتعلق بأمر سياسي بشكل مباشر وهو: هل توافق إذا ما تم اختيار حاكم او رئيس للبلاد لا ينتمي إلى توجهك الديني أو تيارك السياسي، بمعنى هل تقبل ذلك بصدر رحب؟ فكانت الإجابة كما يوضحها الجدول أدناه.

جدول رقم (3)

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	35	67
لا	16	31
متحفظ	1	2
المجموع	52	100

شكل رقم (3)

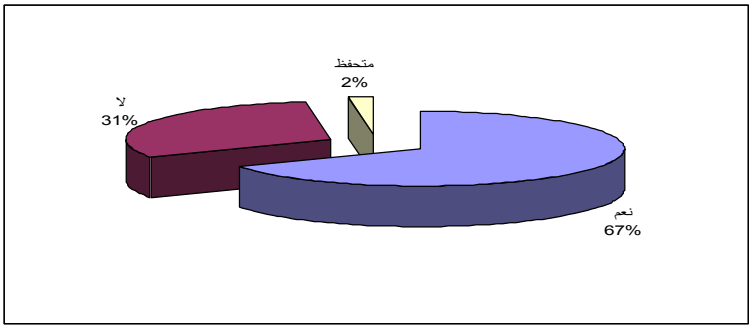

في هذه الإجابة شيء من الاستغراب كون أكثر من 30% لا يقبلون بأن يحكموا من قبل رئيس لا ينتمي إلى تيارهم السياسي أو الديني، وبما أنني قمت باستطلاع أفراد العينة بشكل مباشر فقد كانت اغلب اعتراضاتهم عن الخلفية الدينية لهؤلاء، وخاصة من ينتمون إلى تيارات دينية منهم وان كنت قد شعرت بذلك دون أن اطلب منهم مباشرة ذلك، فاغلب هؤلاء لا يقبلون برئيس لا ينتمي إلى تيارهم الذي يرون انه ربما الأصلح، ولكن لم يبدوا أي امتعاض أو عداءو بما أننا الآن نمارس نوعا من الحرية في الرأي بالمقارنة بما قبل أربعةعقود، فقد عبر هؤلاء بالرفض لكونهم لا يأملون ذلك؛ ثم قمنا بطرح سؤال آخر حول مفهوم أفراد العينة للتيار العلماني وهو: هل ترى أن التيار العلماني يحمل أفكار كافرة وغربية لا تتناسب مع مجتمعنا؟

جدول رقم (4)

الاستجابة	التكرار	النسبة %
نعم	6	12
لا	37	71
متحفظ	9	17
المجموع	52	100

شكل رقم (4)

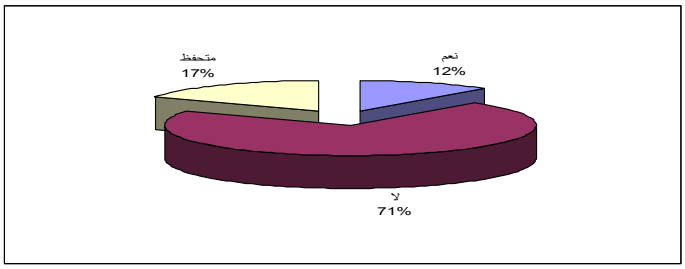

فقد أجاب أكثر من 70% بـ(لا) وحوالي 30% بين متحفظ ومؤيد لكون هذا التيار يحمل أفكار غربية وكافرة، وربما هذا يجعلنا نؤكد أن الكثير من الناس ليست لديهم الدراية الكافية حول بعض هذه المفاهيم لقون الأحكام شكل جُزافي حول الكثير منها دون أدنى معرفة بها. وفي النهاية قمنا بطرح السؤال الآتي: هل تؤيد الحوار مع الآخر؟ فقد كانت إجابة أفراد العينة 100% عن هذا السؤال بالإيجاب! ربما تجعلنا هذه الإجابة نستغرب بشكل مثير للدهشة ! فنحاول تحليل ذلك من زاويتين، الزاوية الأولى: كون هؤلاء المبحوثين أو على الأقل أولئك الذين يرفضون الأخر وحكم المرأة من أفراد هذه العينة الاستطلاعية، يروا بأن الحوار وسيلة لإقناع الآخر بأفكارهم التي يروا بأنها صحيحة بشكل قطعي، وبالتالي لديهم نوع من نكران الآخر الذي سوف يرضخ لأفكارهم التي يعتقدون وأرائهم التي يروا بأنها صحيحة وغير قابلة للرفض!، والزاوية الأخرى فهم لا يعرفون ما المقصود بالحوار، ويعتقد الباحث بان هذه الأخيرة أقرب للصواب، فلو أنهم يدرون ويدركون ما المقصود بالحوار لما رفضوا أنتتولى المرأة منصباً سياسياً . أليس هذا حوار في ذاته؟ ولما رفضوا ذاك الحاكم الذي اختير ديمقراطياً، مع أنه لا ينتمي إلى تيارهم السياسي أو الديني؛ لذلك نرى بأن إشكالية الحوار وقبول الآخر وجهان لعملة واحدة فالذي يقبل الحوار من الممكن أن يقبل الآخر والعكس، فاعتقد بأن أفراد عينتنا الاستطلاعية هذه وان لم نحكم عليهم جميعاً برفضهم للحوار بل على العكس من ذلك فقد أقروا بالكل بفكرة الحوار ولكن جزءاً منهم قد رفض الآخر، وهذا يجعلنا نجزم بأن هناك فعلاً إشكالية ثقافية ربما مردها لثقافتنا الدينية أو بمعنى أصح مفهومهم الخاطئ لهذه الثقافة، أو بالمقابل مردها للثقافة التقليدية التي نعيشها في حياتنا اليومية والتي مردها إلى التربية والتنشئة الاجتماعية؛ في الختام أوصي بعدة نقاط من شأنها أن تجعلنا نمضي بخطى واثقة نحو تنمية ثقافية تخدم مساعي التنمية على جميع الصُعد.

- التوصيات:

- يجب علينا قبول الآخر بهويته الدينية التي يتبناها دون المساس بها، ولا تقبل الإجبار أو السب أو التهوين أو التكفير،فلكلٍ معتقده الذي لا يرغب الإساءة إليه.
- قبول الأخر بهويته، وبطريقته في ممارستها دون تحكم من أحد على أحد، ودون التعرض، والسطو من أحد على الآخر.
- قبول الآخر دون استفزاز لمشاعره أو طريقة أو أسلوب حياته سواء بالملبس، أو المأكل أو عبادته وغيرها.
- فهم وتعلُم لغة الحوار الهادف البنّاء فلايجب أن يتناول الحوار كلمة هذا من طائفة أو من أخرى، وحتى ولو في الحوارات المغلقة لأن هذه بداية الفتن الطائفية.
- لكي تكون هناك تنمية أو فكراً تنموياً نابعاً من البيئة فلا يتأتى هذا إلاّعن طريق إحداث تغييرات في الأفكار التي تُنتج السلوك. المهم هنا أن تغيير السلوك أو إحداث تغييرات كمية، ونوعية فيه تتطلب معرفة بدوافع السلوك ومبرراته وأفكاره، ثم وضع الخطط المناسبة لتحسين قدرة الناس على تخيل السلوك الجديد وفوائده، وهذا يتم عن طريق زيادة معرفة الناس عن المسألة التي نرغب في إحداث تغييرات فيها.
- حتى نحُدث تغييرات في المعرفة فإنه يلزمنا أن نتبع مداخل زيادة المعرفة عن طريق التعليم من الأساس، والتعليم الاستنتاجي، والتعليم التجريبي.
- أخيراً، تنمية الفكر التنموي بحاجة لتوسيع قدرة العقل على التخيل لصناعة أو تقبل أفكار جديدة، فتبني أفكار جديدة، والتفاعل مع أفكار الغير هو أساس إحداث تغييرات كمية ونوعية في سلوك المجتمع تجاه أي مسألة.

- المراجع

1. إبراهيم عيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها "دار الشروق القاهرة، 2001م".
2. ابن خلدون، عبدالرحمن، المقدمة "دار الهلال، بيروت، بدون تاريخ".
3. أمارتيا سن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال "المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004م".
4. برهان غليون "أكتوبر،2003م" تمّ الاقتباس بتاريخ 20 فبراير 2012م، الموقع الالكتروني: http://critique sociale.blogspot.com/2003/10/blog-post_31.html
5. دنيس كوش، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني "مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م".
6. حسين الصديق، القيم الثقافية والتنمية البشرية، بتاريخ 15 مارس 2012م: http://albahth.ibda3.org/t323-topic.
7. حسين مؤنس، دراسة في أصول الحضارة وعوامل قيامها "المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1987م".
8. مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، ترجمة علي سيد الصاوي "المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت".
9. نبيل علي : الثقافة وعصر المعلومات "المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994م"
10. Tylor Edward B. (1878), La Civilisation primitive, trad. fr., Paris, Libraires (1re éd. en langue anglaise : 1871)
11. Afrwedson Anders (1996), « Peut-il y avoir développement sans culture ? », in Guichaoua André (sous la dir. de), Questions de développement. Nouvelles approches et enjeux, Paris, L'Harmattan.
12. Rehim, Mastur, La problématique du développement en Libye: Étude de cas : la société locale de la ville d'El-Beida, Anrt, Lilles, 2007.
13. Weber Max (2000), L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme, trad. fr., Paris, Flammarion (1re éd. en langue allemande : 1905).